المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

فجوة تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور منصات التمويل الرقمية

إعداد

أ.د. إيهاب مقابله و د. محمد طعامنه و د. ماهر المحروق

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والسبعون - 2024
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2024

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

المقدمة 1

1. أسباب مشكلة التمويل في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 6

2. مصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها 9

3. التمويل الجماعي ومنصات التمويل الرقمية 14

المراجع 31

فجوة تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور منصات التمويل الرقمية

إعداد: أ.د. إيهاب مقابله و د. محمد طعامنه و د. ماهر المحروق

مقدمة

تحرص الدول النامية والمتقدمة على حد سواء على دعم قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينه وتعزيز دوره التنموي بأبعاده المختلفة على المستويين الكلي والجزئي. وتلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في زيادة الإنتاج الكلي، خلق فرص العمل وتقليل العبء على القطاع العام في التعامل مع الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، زيادة الصادرات وتقليل المستوردات وتعديل الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، زيادة الإيرادات العامة، تحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم، زيادة خيارات المستهلك وتعزيز التوازن التنموي. كما تعمل هذه المشروعات على تعزيز التنويع الاقتصادي، التقليل من معدلات الفقر، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية، أنظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): أبعاد الدور التنموي الذي تلعبه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

زيادة وتنويع الإنتاج	تحسين الميزان التجاري	توطين التكنولوجيا	المساهمة في بناء الاقتصاد الأخضر
تعزيز مستوى التشغيل	تعزيز خيارات المستهلك	تعزيز التوازن التنموي	تعزيز التنمية الاجتماعية
التقلل من حدة الفقر	التنويع الاقتصادي	دعم الاحتياطيات الأجنبية	دعم الموازنة العامة للدولة
تشجيع الريادة والابتكار	تعزيز الأمن الغذائي	تمكين الشباب والمرأة	تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي

ومن جانب آخر، تلعب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً على مستوى صاحب المشروع وعلى أسرته وعلى مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني، وتساهم كذلك في تعزيز مستوى تمكين الشباب والمرأة والتوجه نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس، كما أنها ميدان مناسب لإبراز القدرات الريادية والابتكارية. وفي ظل هذا الدور التنموي المأمول، تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة

والمتوسطة - التي تشكل ما يزيد عن 90% من إجمالي المشروعات العاملة - تحديات عديدة يمكن تصنيفها حسب مصدرها إلى معوقات داخلية (ناجمة عن عوامل داخلية تتعلق بخصائص المشروع و/أو خصائص صاحب المشروع) ومعوقات ناجمة عن عوامل خارجية. كما يمكن تقسيم التحديات حسب مراحل عمر المشروع، فهناك تحديات تواجه هذه المشروعات في مرحلة التأسيس وأخرى في مرحلة التشغيل، كما أن هناك بعض التحديات في مرحلة التقييم والتطوير والتوسع والاندماج. ومن أبرز التحديات التي تواجه هذه المشروعات وتعيق نموها وتطورها عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة التي تسهل نشأة وتأسيس هذه المشروعات وضعف البيئة الحاضنة لنموها وتطورها، صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل وصعوبة الحصول على التمويل، صعوبة الوصول إلى مصادر خدمات الدعم الفني وصعوبة الحصول على هذه الخدمات، صعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، ومشكلة نقص المعلومات بأنواعها المختلفة. وعلى وجه التفصيل، تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تحديات خلال جميع مراحل عمر المشروع (مرحلة ما قبل التأسيس، مرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل ومرحلة التقييم والتطوير)، أنظر الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تحديات تتعلق بالأطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بالقطاع	تحديات تتعلق بمسألة التمويل	تحديات تتعلق بنقص المعلومات	تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التنافسية	تحديات تتعلق بحجم السوق والمنافسة المحلية والخارجية
تحديات تتعلق بضعف مستوى التشبيك وغياب فكرة العناقيد الصناعية	تحديات تتعلق بو اقع الاقتصاد المحلي	تحديات تتعلق بالظروف السياسية المحلية والدولية	تحديات تتعلق ببيئة الاستثمار بمفهوما العام	تحديات ترتبط بخصائص القطاع
تحديات ترتبط بخصائص المشروع نفسه	تحديات ترتبط بخصائص رواد الأعمال وقدراتهم الإدارية	تحديات ناجمة عن الظروف الاقتصادية الدولية	تحديات تتعلق بارتفاع الأعباء الضريبية	تحديات تتعلق بخيارات المستهلك والولاء للمنتجات المحلية
تحديات تتعلق بمدخلات الإنتاج وأسعارها وتوفرها	تحديات تتعلق بمستوى التوجه للابتكار والابداع	تحديات تتعلق بتقلبات الإيرادات وموسمية الإنتاج	تحديات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج	تحديات ذات طابع اجتماعي

تُعتبر مسألة التمويل واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بل يمكن القول أن صعوبة الحصول على التمويل تأتي في مقدمة هذه التحديات وذلك لارتباط التمويل بمستوى الأداء والإنجاز خلال مختلف مراحل عمر المشروع. وعلى سبيل المثال، يساعد توفر التمويل

في التوسع في النشاط والوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، تطوير أساليب الإنتاج وتوطين التكنولوجيا، وإدارة الحملات التسويقية، أنظر الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): أهمية توفر التمويل للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

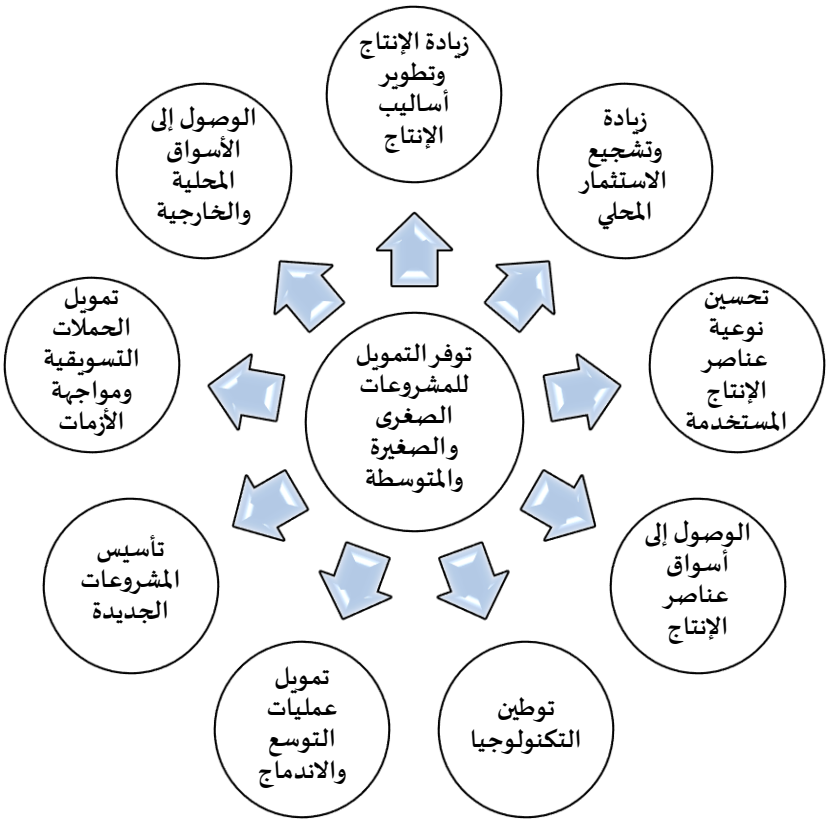

يُعاني قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من تحديات عديدة إلا أن مشكلة التمويل بأبعادها المختلفة تُعتبر من أبرز هذه التحديات وأخطرها وذلك لكونها أحد التحديات التي يؤدي عدم التعامل معها وتذليلها إلى ظهور تحديات أخرى.

وعلى وجه التفصيل، أصبح التعامل مع تحدي صعوبة الحصول على التمويل والسعي لتذليله محط اهتمام الجهات المعنية بدعم الريادة والابتكار وتنمية قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ارتفاع فجوة التمويل Finance Gap الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على الدور التنموي المأمول والمطلوب من هذه المشروعات في إطار الخطط الوطنية. وأشارت بيانات منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2019 إلى أن حوالي 131 مليون (ما يعادل 41% من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول ذات الدخل المنخفض) تعاني من مشكلة

التمويل وأن فجوة التمويل تقدر بحوالي 5.7 تريلون دولار (ما يعادل 120% من قيمة التمويل الممنوح في ذات الوقت)، كما تشير البيانات إلى 34% من فجوة التمويل تخص المشروعات المملوكة للإناث (تعادل 23% من المشروعات). (الموقع الإلكتروني: www.smefinanceforum.org).

- تأثير نقص التمويل على قدرات هذه المشروعات في الاستفادة من الفرص والاستجابة لمتطلبات السوق وزيادة وتنويع الإنتاج والنمو والتطور.
- تأثير نقص التمويل على نتائج الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المعنية بتنمية القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار المحلي، تعزيز الصادرات، الريادة والابتكار، تمكين الشباب والمرأة، التنويع الاقتصادي، التشغيل، ومحاربة الفقر.
- تحدي نقص التمويل يؤدي إلى تحديات أخرى، فصعوبة الحصول على التمويل يحد من قدرة المشروعات على الوصول للأسواق المحلية والخارجية، كما أنه يعيق قدرتها على التوسع والاندماج ويضعف القدرة على التحول.
- تأثير نقص التمويل على قدرة المشروعات في التعامل مع الأزمات مما يؤدي إلى خروجها من الأسواق بسبب نقص التمويل، ويمكن الاستدلال على ذلك من تجربة كوفيد-19.
- الأثر على قدرة هذه المشروعات على تعزيز تنافسيتها ومواجهة المنافسة الأجنبية، إضافة إلى أثره على كفاءة العمليات التسويقية.
- صعوبة الحصول على التمويل المناسب في الوقت المناسب تعتبر من أبرز أسباب ومقومات نجاح المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والعكس صحيح، أنظر الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): مقومات نجاح وتطور المشروع الاستثماري

توفر روح الريادة وحب المبادرة وتقبل المخاطرة	اختيار الفكرة الاستثمارية المناسبة	إعداد دراسة جدوى شاملة ومتكاملة	اتخاذ القرار الاستثماري السليم	وضع خطة تنفيذية لتحويل الفكرة إلى مشروع حقيقي
تنفيذ مرحلة بناء المشروع بصورة علمية وسليمة	اختيار العاملين بشكل صحيح والتدريب الصحيح	اختيار الشكل القانوني الأمثل للمشروع	البيئة الاستثمارية المناسبة	المحافظة على الحصة السوقية
توفر المعلومات اللازمة	الحصول على الدعم الفني اللازم	توفر التمويل في جميع مراحل عمر المشروع	توفر الخبرات الإدارية والفنية	اختيار الحجم الأمثل للمشروع
الاستقرار الاقتصادي	التقييم المستمر للأداء والتطوير	مهارات التعامل مع الأزمات واستغلال الفرص	وجود تشريعات ناظمة ومحفزة	اختيار الموقع المناسب
المتابعة المستمرة للزبائن ورغباتهم	اختيار اسلوب التسويق المناسب	متابعة سلوك المنافسين	عدم الخلط بين الذمة المالية للمشروع وأصحاب المشروع	صياغة ومتابعة عقود التمويل بدقة
اختيار مصدر التمويل الأمثل	توفر التمويل في الوقت المناسب	تحديد مدة القرض وفترة السداد على أسس مدروسة	الالتزام بحجم التمويل الأمثل بغض النظر عن مصادر التمويل	تحديد فترة السماح بدقة في حالة القروض

وعند البدء بتحليل مشكلة الحصول على التمويل الذي تواجهه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تظهر مجموعة من التساؤلات الهامة حول أسباب وطبيعة المشكلة وهل هي مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل (نقص المعرفة بمصادر التمويل ومنتجاتها وشروطها) أم مشكلة صعوبة الحصول على التمويل (عدم القدة على توفير التمويل المطلوب) أم كلاهما؟ ما هي مصادر التمويل المتاحة؟ وما هي مؤشرات ومعايير المفاضلة بينها؟. إن الإجابة على هذه التساؤلات يحتاج إلى تحليل معمق وتفصيلي للمشكلة من قبل متخصصين، كما يحتاج إلى كم هائل من المعلومات والبيانات.

لا بد من التمييز بين مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل ومشكلة صعوبة الحصول على التمويل حتى نتمكن من التعامل مع مشكلة التمويل بأبعادها المختلفة. يتم التعامل مع مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل من خلال حملات التوعية والتثقيف والأدلة الإرشادية والتطبيقات التوعوية الذكية، حيث تساعد في نشر الوعي بمصادر و أنواع التمويل المتوفر. أما مشكلة صعوبة الحصول على التمويل فالحلول مختلفة باختلاف الأسباب.

وبناءً على ما سبق، يعرض هذا الإصدار من جسر التنمية عدة موضوعات تشمل: أسباب مشكلة التمويل التي تعاني منها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مصادر تمويل المتاحة، ومعايير المفاضلة بينها. كما يقدم عرضاً مفصلاً حول التمويل الجماعي ومنصات التمويل ودورها في سد جزء ولو بسيط من فجوة التمويل التي تعاني منها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات العامة التي من شأنها المساعدة في التعامل مع مشكلة التمويل بأبعادها المختلفة.

1. أسباب مشكلة التمويل في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تشير العديد من الدراسات التي ناقشت مشكلة التمويل التي تعاني منها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى أن هناك عدة أسباب وراء اتساع فجوة التمويل، وبينت هذه الدراسات أن بعض الأسباب مرتبط بمصادر التمويل المختلفة الرسمية وغير الرسمية، والمصرفية وغير المصرفية (جانب العرض)، والبعض الآخر مرتبط برواد الأعمال وأصحاب المشروعات (جانب الطلب). وقد أشارت دراسة إلى أن أسباب مشكلة التمويل تعود إلى ما يلي:

- تدني مستوى الثقافة الائتمانية والمصرفية لدى أصحاب المشروعات القائمة ورواد الأعمال الجدد، مما يجعل مصادر التمويل أقل قابلية لمنحهم التمويل المطلوب.
- عدم توفر البيانات المالية والمعلومات الكافية عن المشروعات، بحيث تمكن مؤسسات التمويل من تقييم الوضع المالي الحالي - في حالة المشروعات القائمة – والوضع المالي المتوقع - في حالة المشروعات الجديدة - بشكل مناسب، وهذا بدوره يضفي نوع من الضبابية ويقلل من فرص منح الائتمان.
- تؤدي بعض سلوكيات وخصائص أصحاب المشروعات إلى صعوبة التأكد من الاستخدام المناسب للقروض الممنوحة، حيث أثبتت التجارب أن كثير من المقترضين يستخدمون كل القروض الإنتاجية أو بعضها لأغراض استهلاكية.
- صعوبة التنبؤ بمدى قدرة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع الظروف الاقتصادية المفاجئة، مما قد يجعلها غير قادرة على التسديد، وهذا بدوره يُشعر المؤسسات التمويلية بالقلق على مواردها المالية.
- ارتفاع سعر الفائدة (يصل إلى 28% في بعض الحالات)، وهذا بدوره يقلل من توجه رواد الأعمال نحو المصادر الأقل تكلفة والتي غالباً تطلب شروط إضافية.

- المبالغة في حجم الضمانات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وهذا بدوره يحرم العديد من رواد الأعمال المتميزين والمشروعات الابتكارية من التمويل بسبب عدم قدرتهم على تقديم الضمانات المطلوبة.
- عدم قدرة مؤسسات التمويل على التمييز بين المقترض الجيد وغير الجيد بسبب مشكلة تناظر المعلومات Symmetric Information وبعض المخاطر الأخلاقية Moral Hazard .
- عدم اكتمال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية المتعلقة بنظم الاستعلام الائتماني، وهذا يؤدي إلى استمرار المخاوف لدى المؤسسات التمويلية ويقلل من فرص الحصول على التمويل.
- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في بعض البنوك والمؤسسات المعنية بتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات وغيرها في التفكير ملياً قبل قرارات منح الائتمان لمثل هذه المشروعات.
- ضعف مستويات التشبيك بين المقترضين ورواد الأعمال بسبب ضعف خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال التي تقدمها المؤسسات ذات العلاقة.
- ضعف مصادر التمويل غير الرسمية كالاقتراض من الأصدقاء و أفراد الأسرة.
- محدودية انتشار العديد من أساليب التمويل الحديثة (لا سيما في الدول النامية والفقيرة) كبورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الجماعي والمستثمرين الملائكة...الخ.
- ضعف مستوى المدخرات الفردية لرواد الأعمال وأسرهم مما يقلل من فرص التمويل الذاتي.

وفي دراسة أخرى بحثت أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، أشارت النتائج إلى أن أبرز الأسباب التي أجمعت عليها المؤسسات بأحجامها المختلفة تشمل ما يلي: صعوبة شروط التمويل بالإضافة لسعر الفائدة المرتفع، ضعف التسويق من قبل برامج التمويل الحكومية، ضعف التنسيق والتشبيك بين مصادر التمويل، عدم انتشار مصادر التمويل غير المصرفية، ارتفاع تكاليف التمويل بأنواعه المختلفة، عدم مراعاة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ضعف دور منصات التمويل وأساليب التمويل الحديثة، عدم انتشار صناديق رأس المال المغامر ومصادر تمويل المشروعات الناشئة، ضعف دور مؤسسات التأمين في دعم جهود الحصول على التمويل، ضعف مستوى الابتكار لدى مؤسسات التمويل، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بحجم الضمانات المطلوبة، وتلك المتعلقة بالإجراءات والبيروقراطية ومركزية اتخاذ القرار في المؤسسات التمويلية. وفي دراسة أخرى تضمنت أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما يلي: عدم معرفة رواد الأعمال ببرامج التمويل الحكومية الأقل كلفة،

صعوبة شروط التمويل، ضعف دور المنتجات التمويلية الإسلامية، صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل بسبب نقص المعرفة عن مؤسسات التمويل والمنتجات، ارتفاع تكاليف التمويل بأنواعه المختلفة، تمييز مصادر التمويل بين المشروعات حسب حجم المشروع، حيث تعطى الأفضلية للمشروعات الكبيرة، وحسب الموقع الجغرافي، وحسب مجال الإنتاج.

بعض أسباب فجوة التمويل للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مرتبطة بجانب الطلب (أصحاب المشروعات) والبعض الآخر مرتبط بجانب العرض (مؤسسات التمويل بأنواعها المختلفة). لذا فإن أي جهود للتعامل مع هذه المسألة يحتاج إلى تحليل دقيق للأسباب الحقيقية للمشكلة والعمل على حلها.

وبمراجعة العديد من الدراسات ذات العلاقة بمسألة تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحديد أبرز التوصيات التي جاءت فيها، تبين أن أبرز التوصيات للتعامل مع مشكلة التمويل وتقليل فجوة التمويل تشمل ما يلي:

- المرونة في تحديد سقف الائتمان، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للمشروع وقدرته على السداد.
- المرونة في تحديد قيمة القسط الشهري وفترة السماح وفترة السداد، بما يتلاءم مع طبيعة المشروعات الممولة وتدفقاتها النقدية.
- السعي المستمر والدؤوب لمواكبة الاحتياجات التمويلية لهذه المشروعات حسب الحجم والقطاع، وتقديم منتجات تمويلية تراعي كافة الاحتياجات وتتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- المرونة في تحديد الضمانات المطلوبة بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسات.
- اتخاذ القرارات اللازمة لتقليل فترة الانتظار للحصول على القرار الائتماني "القبول أو الرفض".
- رسم سياسة ائتمانية تراعي طبيعة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وخصائصها، وقدراتها على مواجهة التحديات بما لا يتعارض مع مصالح المؤسسات التمويلية.
- تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وعدد الوثائق المطلوبة وتقليل تكلفته.
- توفر منتجات تمويلية تراعي الوازع الديني.
- متابعة الفئات المستهدفة وتغير احتياجاتهم التمويلية.
- إعداد أدلة إرشادية تسهل الوصول إلى مصادر التمويل والحصول على التمويل.
- الأخذ بعين الاعتبار وجود فروق كبيرة بين قطاعات وفروع الإنتاج (حجم السوق، حجم المشروع).

- إيجاد بيئة تشريعية وقانونية محفزة لكلا الطرفين
- استكمال منظومة المؤسسات المعنية بتمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- تحفيز البنوك على زيادة نسبة التمويل الممنوح لهذه المشروعات.
- تحقيق مستوى متقدم من الموضوعية والشفافية عند تقييم الملاءة الائتمانية لرائد العمل وجدوى المشروع.
- تبني حملات توعية بمصادر التمويل المختلفة في كافة المناطق، بحيث يتم استهداف المناطق النائية والبعيدة التي لا تنتشر فيها مؤسسات التمويل، والاستعانة بمصادر التمويل المتحركة.
- نشر فكرة المستثمر الملاك ومنصات التمويل وتبني الأفكار الريادية والابتكارية.
- إنشاء مؤسسة أو برنامج لضمان القروض للمساهمة في تقليل فجوة التمويل الناتجة عن ضعف مستوى الضمانات المقدمة.
- إدماج شركات التأمين وإعطائها دور أكبر في تسهيل فرص الحصول على التمويل.
- تعزيز مستوى الخدمات التي تقدمها غرف التجارة والصناعة ومؤسسات الدعم الفني بأنواعها المختلفة.
- تشجيع انتشار مختلف أساليب التمويل الحديثة والابتكارية.
- إيجاد مكاتب مرخصة تعمل كوسيط بين مؤسسات التمويل والمشروعات لتسهيل عملية الاقتراض.

2. مصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها

تتوفر للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عدة مصادر للتمويل يمكن أن تلجأ لها خلال مراحل التأسيس والتشغيل والتطوير، أنظر الشكل رقم (5). ويمكن الدمج بين مصدرين أو أكثر من هذه المصادر لتوفير رأس المال المطلوب، فعلى سبيل المثال، قد يستخدم أحد رواد الأعمال مدخراته الشخصية ومدخرات بعض أفراد الأسرة، وفي نفس الوقت قد يوافق على مساهمة أحد الأصدقاء في تمويل المشروع مقابل الحصول على حصة من المشروع، وفي ظل عدم كفاية التمويل المتوفر قد يتم اللجوء للاقتراض من واحد من مصادر الإقراض المختلفة الرسمية وغير الرسمية.

الشكل رقم (5): مصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

المدخرات الشخصية لصاحب المشروع (تمويل ذاتي)	المدخرات العائلية	الاقتراض من الأصدقاء و/أو أفراد الأسرة و/أو الأقارب	التمويل من خلال الشركاء (مساهمين مقابل حصة من المشروع)
قطاع البنوك التجارية والإسلامية (قروض مصرفية)	البنوك المتخصصة أو مؤسسات الإقراض المتخصصة	المؤسسات التمويلية غير المصرفية	الائتمان التجاري
الشراء بالتقسيط	مؤسسات التمويل الأصغر بأنواعها المختلفة	صناديق رأس المال المغامر	المستثمر الملائكي
المنح (حكومية وغير حكومية)	المستثمرون في مرحلة البذرة Seed Investors	التمويل الجماعي ومنصات التمويل	التمويل عبر الأسهم ومنصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
تسييل بعض الأصول الثابتة	برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	صناديق الزكاة ومؤسات الوقف الإسلامي	البرامج التنموية التابعة للمؤسسات الإنمائية الدولية
المستثمرين المقربين Personal Investor	برامج التمويل التابعة للمؤسسات الحكومية	برامج التمويل التابعة للمؤسسات الخيرية والتعاونية والإنسانية	حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال
استئجار الأصول الثابتة	التمويل بالبيع الآجل من الشركات المنتجة (Vendor Financing)	إعادة استثمار الأرباح	القروض الخضراء (Green Loans)
التخصيم (Factoring)	البطاقات الائتمانية المخصصة للمشروعات الصغرى والصغيرة	التمويل من قبل الشركات الكبرى ذات العلاقة التكاملية	مصادر أخرى (بيع المخزون وضبط النفقات..الخ)

ومن منطلق توضيح بعض المصطلحات الواردة في الشكل السابق، يستعرض الشكل رقم (6) تعريف بعض المصطلحات الخاصة بمصادر التمويل التي يمكن للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اللجوء إليها:

الشكل رقم (6): تعريف بعض المصطلحات الخاصة بمصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

البنوك المتخصصة أو مؤسسات الإقراض المتخصصة

• البنوك والمؤسسات التي تتخصص في تمويل قطاع معين أو فئة معينة، مثل البنوك الصناعية ومؤسسات الإقراض الزراعي ومؤسسات إقراض المرأة وغيرها. وقد تكون هذه المؤسسات حكومية أو غير حكومية، وقد تكون مؤسسات ربحية أو غير ربحية.

المؤسسات التمويلية غير المصرفية

• مؤسسات تمويلية تقوم بالإقراض لكنها لا تقوم بأعمال المصارف من أخذ للودائع وإتمام التحويلات المالية وغيرها. وقد تكون حكومية وخاصة وربحية وغير ربحية.

الائتمان التجاري

• اتفاق بين الموردين والمشترين يتضمن سماح الموردين للمشترين بشراء واستلام السلع أو الخدمات على أن يتم الدفع في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه في عقد البيع. ويتم مزاولة الائتمان التجاري من قبل أصحاب المشروعات الاستثمارية مع بعضهم، ويعتبر أحد أنواع التمويل قصير الأجل، ويعتبر تمويل غير رسمي وغالباً ما يتم بدون فوائد.

رأس المال المغامر

• يطلق عليه "الاستثمار المغامر" أو "رأس المال المجازف أو الجريء" وهو أحد أشكال التمويل الذي تقدمه الصناديق الاستثمارية والشركات الكبرى إلى الشركات الريادية الناشئة، عند بداية تأسيسها، أو في مراحل تطورها، بالنظر إلى ما تتميز به هذه الشركات من فرص نجاح ونمو كبير، إلا أنها في الوقت ذاته، تكون محاطة بمخاطر عالية.

المستثمر الملاك Angle Investor

• شخص من أصحاب رأس المال (أو مجموعة أفراد) يخصص جزءاً من أمواله الشخصية للاستثمار في الشركات الناشئة أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى، مقابل الحصول على حصة من الملكية أو نسبة من الأرباح المستقبلية.

بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

• تسعى بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى رفع معدلات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحصول على التمويل اللازم على المديين المتوسط والبعيد، من خلال قيد (تسجيل) أسهمها في سوق رأس المال وذلك بناءً على القوانين والأنظمة التي تم وضعها من قبل الجهة المعنية سواء كانت هيئة الأوراق المالية أو من خلال الأسواق المالية مباشرة .

القروض الخضراء Green Loans

• نوع من التمويل المخصص لدعم المشروعات أو الأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف بيئية أو مستدامة. تُمنح هذه القروض للشركات أو الأفراد لتمويل مبادرات تُركز على تحسين كفاءة استخدام الموارد، تقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الاستدامة البيئية.

التخصيم Factoring

• معاملة مالية تبيع فيها الشركة ديونها المستحقة (فاتورة) لطرف ثالث (يسمى عامل) بسعر مخفض، مقابل الحصول على أموال فورية لتقوم بأعمالها. أي شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية الناشئة عن بيع السلع و/أو تقديم الخدمات. ويكون شراء الحقوق المالية إما بحق الرجوع أو دون حق الرجوع، وتختلف نسبة الخصم وقيمة التمويل تبعاً لنوع التخصيم؛ سواء مع حق الرجوع أو دونه، وكذلك تبعاً لعوامل أخرى تتعلق بوضع البائع المالي والتجاري، وذمم المشترين المرتبطة بعقد التخصيم.

تمتاز مصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالتنوع، حيث يمكن تقسيمها إلى مصادر رسمية ومصادر غير رسمية، كما يمكن تقسيمها إلى مصادر قائمة على الدين ومصادر قائمة على المشاركة. وينتشر الآن في الدول العربية ما يسمى بمصادر التمويل الحديثة كبورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الجماعي من خلال المنصات الرقمية.

ويمكن القول أن هناك عدة تصنيفات لمصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل عام وفقاً لعدد من المؤشرات والمعايير (أنظر الشكل رقم 7).

الشكل رقم (7): تصنيفات مصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

حسب مصدر التمويل	حسب أجل ومدة التمويل	حسب الجهة الممولة	حسب الصفة القانونية لمصدر التمويل	حسب طبيعة التمويل
• مصادر التمويل الذاتي • المدخرات الشخصية • الأرباح المعاد استثمارها • بيع الأصول الثابتة • وغيرها • مصادر التمويل الخارجي • قروض البنوك • قروض المؤسسات التمويلية غير المصرفية • المستثمر الملاك • بورصة المشروعات • التمويل الجماعي • وغيرها	• مصادر تقدم تمويل قصير الأجل • بطاقات الائتمان • القروض الشخصية • القروض التشغيلية بأنواعها وأشكالها المختلفة • مصادر تقدم قروض طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة وتكاليف التأسيس الأخرى • البنوك • مؤسسات التمويل • منصات التمويل • المستثمر الملائكي • بورصة المشروعات • وغيرها	• مصادر تمويلية حكومية • مصادر تمويل غير حكومية • محلية / إقليمية / دولية • ربحية وغير ربحية	• تمويلات من الأفراد • المستثمر الملاك • أحد الأصدقاء أو الأقارب • مؤسسات تمويلية • حكومية وغير حكومية • محلية وأجنبية	• تمويل دين • القروض البنكية • مؤسسات التمويل • غيرها • تمويل ملكية • الشركاء • المستثمر الملاك • بعض منصات التمويل • غيرها

حسب هدف التمويل واستخداماته	حسب الشروط المطلوبة	حسب سقف التمويل	حسب مستوى التخصص	حسب الجوانب القانونية والتنظيمية
• تمويلات تشغيلية (غالباً ما تكون قصيرة الأجل) • تمويلات استثمارية لتمويل عمليات التأسيس (غالباً ما تكون طويلة الأجل)	• مصادر تمويل صعبة الشروط • البنوك • مؤسسات التمويل غير المصرفية • بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة • مصادر تمويل سهلة الشروط • الاقتراض من أفراد العائلة أو الأصدقاء.	• تدني سقف التمويل • مؤسسات التمويل الأصغر • المنح • القروض التشغيلية • ارتفاع سقف التمويل • البنوك التجارية • غيرها	• متخصصة بفئة معينة أو قطاع معين • مؤسسات إقراض المرأة • البنوك الصناعية • مؤسسات التمويل العقاري • مصادر تستهدف جميع الفئات	• مصادر تمويل منظمة تخضع لرقابة من الجهات الرسمية • المؤسسات المالية • البنوك • مصادر التمويل الحكومي • مصادر تمويل غير منظمة • تعتمد على الاتفاقيات الشخصية أو العقود البسيطة • التمويل من الأصدقاء والعائلة أو التمويل الجماعي الذي لا يخضع لرقابة صارمة.

ولمزيد من التفصيل لمعايير تقسيم مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يبين الشكل رقم (8) بعض المعايير الإضافية لتصنيف هذه المصادر.

الشكل رقم (8): معايير إضافية لتصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

معيار سهولة إتمام عملية التمويل والاجراءات	معيار نوع وحجم الضمانات المطلوبة	معيار مدة التمويل وفترة السداد والسماح	معيار سرعة الحصول على قرار منح الإئتمان من عدمه
معيار درجة الرقابة والتدخل من قبل الممول	معيار تكلفة التمويل المباشرة وغير المباشرة	معيار شروط السداد ومدى مرونتها	معيار مرونة شروط التمويل
معيار الأثر على الملكية	معيار المزايا أو الخدمات الإضافية المقدمة من الجهة الممولة	معيار وضوح الشروط والأحكام المتعلقة بالتمويل	

في ضوء تعدد مصادر التمويل المتاحة أمام رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن المفاضلة بين هذه المصادر واختيار البديل الأمثل استناداً إلى مجموعة من المعايير، أهمها: كلفة التمويل ونوع وحجم الضمانات وسقف الائتمان وسهولة الإجراءات والوقت اللازم.

وهنا نرى من الضروري الإشارة إلى أن هذا التصنيف يمكن أن يساعد رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على فهم مصادر وخيارات التمويل المتاحة واختيار الأنسب حسب ظروفهم واحتياجات مشاريعهم. ويلخص الشكل رقم (9) كافة المعايير التي يستخدمها المقترض للمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة.

الشكل رقم (9): معايير المفاضلة بين مصادر التمويل

سرعة اتخاذ القرار	فترة السماح	نوع الضمانات	حجم الضمانات	الموقع الجغرافي للمقترض وتوفر الفروع	سعر الفائدة
قيمة القرض المطلوب وسقف الائتمان	التخصص في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الاستفادة من تجارب الآخرين	التكاليف غير المباشرة	وجود وحدة تمويل خاصة بالمشروعات	العامل الديني وتوافق المنتجات التمويلية مع الشريعة الإسلامية
تأثير التمويل على حصة الملكية	مدى اتباع الجهة الممولة للمعايير القانونية	ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات المشروع	سهولة الإجراءات وسرعة الحصول على القرار	قيمة القسط الشهري	فترة السداد وتأثير المدفوعات على التدفقات النقدية للمشروع
سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتمويل	توافق توجه الجهة الممولة مع طبيعة المشروع	وضوح الشروط والأحكام المتعلقة بالتمويل	إمكانية تمديد فترة القرض أو تعديل الشروط عند الحاجة	المزايا أو الخدمات الإضافية المقدمة من الجهة الممولة	تعاون مصدر التمويل مع شركة لضمان القروض

3. التمويل الجماعي ومنصات التمويل الرقمية

1.3 مفهوم وأهداف وأهمية التمويل الجماعي ومنصات التمويل الرقمية

يُعتبر التمويل الجماعي Crowdfunding أحد أساليب التمويل لأغراض مختلفة عن طريق جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد و/أو المؤسسات (الممولون) من خلال شبكة الإنترنت وقنوات التواصل الإلكترونية و/أو من خلال منصات رقمية يتم إنشائها وترخيصها وفقاً لعدد من الشروط والضوابط التي تضمن خضوعها للرقابة والمتابعة. ويكمن دور هذه المنصات في العمل كوسيط بين المقترضين والممولين سواء كان التمويل لأغراض إنسانية وخيرية، أو لأغراض إنتاجية واستثمارية. ويستهدف التمويل الجماعي بشكل أساسي قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والناشئة، حيث يتم عرض الأفكار الاستثمارية من قبل أصحابها على عدد كبير من الممولين عبر منصات التمويل الجماعي في محاولة لكسب إعجابهم وتأييدهم للفكرة، ويقوم عندها الممولون باختيار الأفكار والمشروعات الاستثمارية التي تندرج ضمن اهتمامهم وتلبي توقعاتهم وتمويلها بشكل كامل أو جزئي ليحصلوا بالمقابل على مكاسب من هذه العملية على شكل مكافآت أو فوائد أو نسبة من أرباح المشروع، وذلك تبعاً لنوع منصة التمويل وأهدافها كما سنرى لاحقاً. ويساعد التمويل الجماعي في التقليل من حدة تحدي التمويل الذي تواجهه الكثير من المشروعات الصغرى والصغيرة والناشئة خصوصاً في مرحلة التأسيس.

ويُعرف التمويل الجماعي بأنه "عملية تمويل جماعية وتعاونية تتم من خلال منصة رقمية تجمع بين عدد من الممولين والمقترضين (أصحاب المشروعات الاستثمارية) الذين يبحثون عن تمويل لمشروعاتهم بعيداً عن سوق الائتمان المصرفي والبنوك". ويُعتبر التمويل الجماعي بمثابة آلية فعّالة لتقليل تكاليف رأس المال (سعر الفائدة منخفض وقد يكون التمويل بدون فائدة وذلك وفقاً لنوع منصة التمويل)، وزيادة فرص الحصول على التمويل بطريقة وشروط أكثر مرونة، مما يعزز التوجه نحو العمل والحر والابتكار، ويتيح لرواد الأعمال فرصاً لتأسيس مشروعات استثمارية تُساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم ولأسرهم، وتخدم كذلك أبناء المجتمع المحلي وتدعم الاقتصاد الوطني. ويُعرفه البعض بأنه "شكل من أشكال جمع الأموال والمساهمات المالية من الأفراد و/أو المؤسسات لتغطية بعض أو كل الاحتياجات التمويلية لفئات معينة (من ضمنهم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والناشئة)، مع وجود قوانين ولوائح تحكم هذه العمليات وتضمن الشفافية وحماية المستثمرين". وقد أصبح التمويل الجماعي أداة لتعزيز المشاركة المجتمعية، حيث يتيح للأفراد الذين لديهم فوائض مالية من دعم الفئات التي تعاني من صعوبة الحصول على التمويل من المصادر الرسمية، مما يعزز روح التعاون ويقوي النسيج الاجتماعي. ويمكن تعريفه أيضاً بأنه "نموذج مالي يُستخدم لجمع الأموال من مجموعة كبيرة

من الأفراد الراغبين بتقديم التمويل، غالباً عبر منصات إلكترونية، لدعم فئات معينة لأغراض إنتاجية واستثمارية أو استهلاكية".

التمويل الجماعي عبر منصات التمويل الرقمية أحد أساليب التمويل الحديثة المتاحة أمام رواد الأعمال وأصحاب الأفكار الابتكارية، إلا أن الحصول على التمويل من هذه المنصات يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط أهمها جذب إعجاب الممولين للفكرة الاستثمارية، وهذا بدوره يتطلب تصميمها وعرضها بشكل ابتكاري بمساعدة إدارة المنصة.

وبناءً على التعريفات السابقة والتجارب العملية، فإن هناك عدة أطراف رئيسية تشارك في عملية التمويل الجماعي، وتشمل هذه الأطراف كل من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الذين يرغبون في الحصول على التمويل وتوفيررأس المال ومنصة التمويل الجماعي نفسها والممولون، إضافة إلى الهيئات الحكومية أو القانونية التي تضع القوانين واللوائح التي تنظم عملية التمويل الجماعي لضمان حماية حقوق جميع الأطراف وضمان الشفافية، ورعاة هذه المنصات والمدققين ومقدمي الخدمات الاستشارية الذين يمكن أن يتم اللجوء اليهم عندما ترغب المنصات بشراء بعض الخدمات مثل الاستعانة بمصادر خارجية لتقييم الأفكار المعروضة على المنصة، أنظر الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10): أطراف عملية التمويل الجماعي

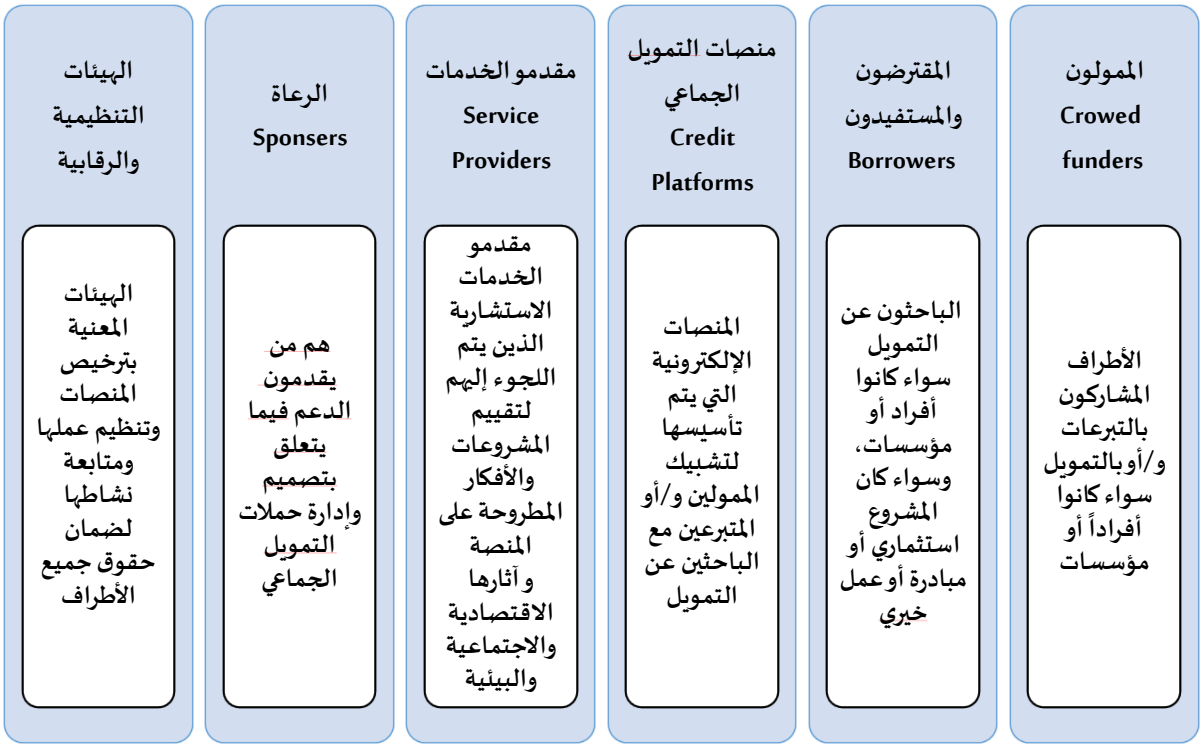

وتبـرز أهميـة التمويـل الجمـاعي ومنصـات التمويـل الرقميـة مـن خـلال دوره التنمـوي فيما يلي:

- تيسير عملية الحصول على التمويل للفئات التي تعجز عن الحصول على التمويل من المصادر الرسمية (عدم القدرة على دخول أسواق الائتمان الرسمية) وغير الرسمية.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال ودعم التوجه نحو الابتكار من خلال دعم رواد الأعمال وتمويل الأفكار الاستثمارية الابتكارية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية وتقوية الترابط المجتمعي، حيث يساهم في تفعيل روح التعاون والمشاركة بين الممولين والمقترضين.
- زيادة فرص ظهور المشروعات الممولة وتسريع عمليات تطوير المنتجات والخدمات التي تقدمها.
- توسيع قاعدة الزبائن للمشروعات الممولة، حيث يُساعد في بناء علاقات بين الممولين والمشروعات الممولة، مما يعزز من فرص تحول الممولين إلى زبائن محتملين لهذه المشروعات.
- تقليل المخاطر المالية كونه يوزع مخاطر تمويل المشروعات الناشئة والجديدة على عدد كبير من الممولين.
- تنمية المهارات الريادية والفردية للمقترضين لا سيما تلك المرتبطة بتجربة عرض الأفكار الاستثمارية على الممولين ومحاولة إقناعهم بأهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة فرص حصول كل من الفقراء والعاطلين عن العمل وباقي الفئات المهمشة في أسواق الائتمان على التمويل اللازم وبتكاليف مقبولة لا سيما في ظل وجود أنواع عديدة من منصات التمويل.
- توسيع شريحة المستفيدين من خلال تقديم طرق تسديد ميسرة ومرنة على خلاف مصادر التمويل الرسمية وذلك تبعاً لنوع منصة التمويل وأهدافها.
- تقديم قروض بدون فائدة في بعض الأحيان، الأمر الذي يعزز من فرص نجاح المشروعات الممولة لا سيما في المراحل الأولى.

ويكتسب التمويل الجماعي أهمية إضافية عند مقارنته بالاقتراض من البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر وصناديق رأس المال المغامر، حيث يتصف التمويل الجماعي بانخفاض سعر الفائدة وتدني حجم الضمانات المطلوبة مقارنة بالبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، كما يتصف بالمرونة في تحديد طرق التسديد وتوزيع المخاطر المحتملة على عدد كبير من الممولين، كما أنه يلبي احتياجات غير تقليدية لا يمكن لقطاع البنوك أن يمولها. ويرى مؤيدو التمويل الجماعي أنه يسمح لأصحاب الأفكار الاستثمارية - الذين لا يمتلكون الملاءة المالية اللازمة للدخول لسوق الائتمان المصرفي- بالحصول على التمويل اللازم لتحويل أفكارهم إلى مشروعات حقيقية من خلال كسب إعجاب وثقة الممولين، كما أنه يُمكنهم من الحصول على دعمهم كزبائن مستقبليين، كما يُمكن أن يُساهموا في تسويق منتجات المشروعات الممولة تطوعاً

ومن باب إعجابهم بالأفكار المطروحة. وفي بالمقابل، يرى البعض أن هناك بعض الملاحظات والمخاوف التي تر افق علمية التمويل الجماعي أهمها:

- لابد للباحث عن التمويل من الكشف عن فكرة المشروع في فترة مبكرة من عمر المشروع أي عند عرضها على المنصة، الأمر الذي يجعل صاحب الفكرة يخاطر بفكرته بأن تُسرق و/أو تُطور من قبل مستثمرين آخرين قادرين على توفير رأس المال والحصول على التمويل بشكل أسرع.
- عدم تحقيق المشروعات الممولة للأهداف المتوقعة سينعكس سلباً على مؤشرات أداء منصات التمويل (سيتم عرض هذه المؤشرات لاحقاً).
- وجود بعض منصات التمويل غير المنظمة يقلل من القدرة على متابعتها، مما قد يؤدي إلى تدني مستوى الحماية للممولين وأصحاب الأفكار الاستثمارية.
- ارتفاع مستوى توقعات الممولين مما يشكل ضغطاً على أصحاب المشروعات الممولة لتلبية توقعاتهم ومما يؤثر على أداء مشروعاتهم وجودة منتجاتهم.
- ضعف القدرة على الاستدامة كون التمويل الجماعي يعتمد على مساهمات الممولين الذين قد تتغير أولوياتهم واهتماماتهم، وبالتالي يضعف توجههم لتقديم مزيد من التمويل.
- تفرض العديد من المنصات رسوماً على الممولين وأصحاب الأفكار الاستثمارية، مما يقلل من المبالغ الفعلية المتاحة لتمويل المشروعات.
- بعض المشروعات الممولة قد تفتقر إلى الشفافية حول كيفية استخدام مساهمات الممولين، مما يؤدي إلى فقدان ثقة الممولين بالمنصة أو المقترضين المستقبليين.

تتم عملية التمويل الجماعي من خلال تعاون عدة أطراف، إضافة إلى المقترضين والممولين وهم الرعاة ومقدمي الخدمات والهيئات الرقابية. ويتصف التمويل الجماعي بانخفاض سعر الفائدة وتدني حجم الضمانات المطلوبة، مقارنةً بالبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، كما يتصف بالمرونة في تحديد طرق التسديد وتوزيع المخاطر المحتملة على عدد كبير من الممولين، كما أنه يلبي احتياجات غير تقليدية لا يمكن لقطاع البنوك أن يمولها.

ومع التطورات التي حصلت في مجال التمويل الجماعي، ظهرت عدة نماذج للتمويل الجماعي وأصبحت معروفة عالمياً، وقد انعكست هذه النماذج على طبيعة منصات التمويل التي يتم تأسيسها. وتعمل هذه المنصات على تسهيل التواصل بين أصحاب المشاريع والممولين أو المتبرعين، حيث توفر بيئة شفافة وآمنة لإدارة التعاملات بين مختلف الأطراف.

تعرف منصات التمويل الجماعي بأنها "آليات رقمية تُستخدم لجمع الأموال من عدد كبير من الأفراد (الممولين) عبر الإنترنت لدعم مشروع أو فكرة أو مبادرة معينة، وتجمع هذه المنصات بين جوانب اقتصادية وتقنية وقانونية واجتماعية وتسويقية، لذى يمكن وصفها بأنها أداة شاملة للتمويل". وتختلف تعريفات منصات التمويل الجماعي باختلاف الزاوية التي يتم النظر منها، سواء من الناحية الاقتصادية أو التقنية أو القانونية أو الاجتماعية أو التسويقية، لكن كل من هذه التعريفات تسلط الضوء على دور هذه المنصات في تسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز ودعم الريادة والابتكار. ومن الناحية الاقتصادية، تُعتبر منصات التمويل "آليات تمويل غير تقليدية تُستخدم لجمع الأموال من عدد كبير من الأفراد، غالباً عبر الإنترنت، بهدف دعم تأسيس وتشغيل وتطوير مشروع أو فكرة معينة. وتمثل هذه المنصات قناة تسويقية فعالة، حيث يتمكن أصحاب المشروعات من اختبار أفكارهم في السوق والحصول على ردود فعل فورية من الجمهور (أعضاء المنصة)، مما يساعد في تحسين المنتج أو الخدمة قبل الإطلاق الكامل". أما من الناحية التقنية، تُعرف منصات التمويل بأنها "منصات إلكترونية تتيح للأفراد أو المشروعات جمع الأموال من مجموعة كبيرة من الأشخاص عبر الإنترنت. ويُطلق البعض على منصات التمويل أنها بنية تحتية رقمية تُسهل عملية جمع الأموال من خلال التشبيك بين أصحاب المشروعات والممولين". ومن الجانب القانوني، تُعرف بأنها "منصات تتوافق مع القوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بجمع الأموال، حيث يتم تنظيمها وفقاً لمتطلبات البنوك المركزية و/أو هيئات الأوراق المالية (أو من يقوم بمهامهما) أو الجهات التنظيمية الأخرى، مما يضمن حماية الممولين وأصحاب المشروعات". ولكي تنجح منصات التمويل في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، فإنها تحتاج إلى ما يلي:

- توثيق الروابط مع الممولين من أجل كسب الولاء للمنصة.
- بناء علاقة قائمة على الثقة والمصداقية والشفافية.
- استخدام الأسلوب الأمثل لعرض الأفكار والمشروعات المقدمة للحصول على التمويل.

2.3 أنواع منصات التمويل الجماعي

بناء على ما تم استعراضه حول مفهوم عملية التمويل الجماعي ودور منصات التمويل الرقمية، يمكننا القول أن هناك أربعة نماذج معروفة لمنصات التمويل الجماعي وذلك تبعاً لطبيعة العلاقة بين الممولين وأصحاب المشروعات وطبيعة الفائدة المتوقعة أو العائد المتوقع من قبل الممولين. يبين الشكل رقم (11) أنواع ونماذج منصات التمويل الجماعي وذلك وفقاً للعائد المتوقع أو المرغوب من قبل الممولين، فبعض الممولين يرغبون بالتبرع لغايات دعم ريادة الأعمال والأفكار الابتكارية والمتميزة ولا يرغبون بالحصول على أي عائد مادي (متبرعين)، ولكن في المقابل منهم من يرغب بمكافآت عينية (منتجات المشروع)، ومنهم من يرغب بالحصول على فائدة على المبلغ الذي يقدمه.

الشكل رقم (11): أنواع ونماذج منصات التمويل الجماعي

❖ منصات التمويل الجماعي القائمة على جمع التبرعات

يُعتبر هذا النوع من التمويل الجماعي الأكثر انتشاراً لا سيما في المراحل الأولى من انتشار فكرة التمويل الجماعي، حيث قام العديد من الأفراد والمؤسسات باللجوء إلى منصات إلكترونية لجمع تبرعات لأغراض خيرية و/ أو إنسانية (تبرعات لتغطية نفقات العلاج وعمليات جراحية مكلفة، كوارث طارئة، احتياجات أساسية و إنسانية)، ولأغراض استثمارية كتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والناشئة. ولا يتوقع المتبرعين على هذه المنصات أي دخل أو فوائد أو أرباح. وعلى سبيل المثال، نجحت منصة JustGivingعلى مدار22 عاماً في تسهيل جمع أكثر من 6 مليار جنيه إسترليني. ومنذ إنشائها في العام 2013، لعبت منصة LaunchGood دوراً حاسماً في مساعدة أكثر من 69000 منظمة في جمع أكثر من 471 مليون دولار. وقامت منصة Gofundme بتيسير عملية التبرع لأكثر من 100 مليون شخص، حيث بلغ إجمالي التبرعات أكثر من 15 مليار دولار لأكثر من 150 مليون حملة لجمع تمويل. يبين الشكل رقم (12) أهم منصات التمويل الجماعي القائمة على التبرعات على الساحتين العربية والعالمية.

الشكل رقم (12): أبرز منصات التمويل الجماعي القائمة على جمع التبرعات

❖ منصات التمويل الجماعي القائمة على الحصول على المكافآت

بدأ هذا النوع من المنصات بالظهورعندما بدأت بعض المنصات الرقمية بالدخول إلى عالم الأعمال من خلال قيام الممولين بتقديم مبالغ مالية لتمويل فكرة أو مشـروع ما مقابل مكافآت عينية (المنتج النهائي للمشروع الممول) أو نقدية تعتمد على حصة الممول من التمويل. وتستخدم هذه المنصات أساليب احتر افية لجذب اهتمام الممولين والداعمين من خلال حملات تسويقية فعالة واحتر افية لتسويق الأفكار الاستثمارية الابتكارية التي تبحث عن تمويل. وعلى سـبيل المثال، تعتمد منصـة "دبي نكسـتDuabiNext " على نموذج "الكل أو لا شـيء" في تمويل المشـروعات، حيث يتم تحديد التمويل المسـتهدف الذي ينوي صـاحب المشـروع جمعه من خلال منصـة "دبي نكسـت" ضـمن فترة زمنية محددة، وفي حال وصـول التمويل من جمهور المسـاهمين إلى المبلغ المسـتهدف، يحصـل صـاحب المشـروع على المبلغ المطلوب لتنفيذ المشـروع من خلال مؤسـسـة محمد بن راشـد لتنمية المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، وفي حال عدم وصـوله إلى المبلغ المستهدف، تعاد المبالغ إلى المساهمين بعد انتهاء المدة الزمنية المحددة للتمويل. ويحتفظ أصحاب المشاريع بملكية مشاريعهم بنسبة 100٪، وتكون المساهمة بدون مقابل أو مقابل مكافآت يقدمها صاحب المشروع منها الحصـول على منتج المشـروع مجاناً وتتلاءم المكافآت المسـتلمة بشـكل عام مع المبلغ الذي تم المسـاهمة به. وتهدف المنصـة إلى تحفيزروح المنافسـة الإيجابية وحثّ الشـباب على تقديم أفكار مبتكرة، وسـتسـهم المنصـة في توفير التمويل اللازم لها عن طريق الدعم المجتمعي، الأمر الذي سـيمكّن جيل من المبتكرين والمبدعين علاوة على الارتقاء بمستوى المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة التي تشـكل داعماً أسـاسـياً للتنمية الاقتصـادية. ويبين الشكل رقم (10) أبرز الأمثلة على هذه المنصات على الساحتين العربية والعالمية.

الشكل رقم (10): أبرز منصات التمويل الجماعي القائمة على الحصول على المكافآت

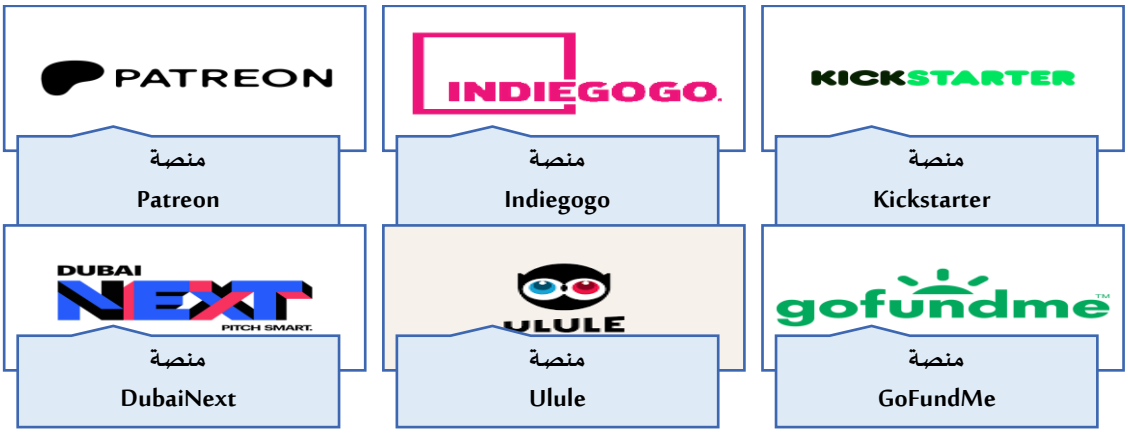

إن تنوع أنواع واختصاصات منصات التمويل الرقمية يتيح للمقترضين أكثر من خيار عند البحث عن التمويل لمشروعاتهم و أفكارهم، فهناك منصات قائمة جمع التبرعات وأخرى منصات قائمة على الحصول على المكافآت. وفي المقابل، هناك منصات قائمة على الدين وأخرى قائمة على المشاركة في الملكية.

❖ منصات التمويل الجماعي القائمة على الإقراض (الدين)

بدأ هذا النوع من المنصات بالظهور عندما بدأت بعض المنصات بالعمل على إقراض رواد الأعمال وأصحاب الأفكار الاستثمارية، ويُطلق البعض على التمويل الجماعي القائم على الإقراض أو الدين في كثير من الأحيان بالإقراض من نظير إلى نظير (P2P). وتقوم منصات التمويل بتجميع الأموال و إقراض المشروعات الصغرى والصغيرة والناشئة والأفراد إما مقابل فائدة يتم الاتفاق عليها تبعاً لعدد من الأمور أو بدون فائدة من باب الدعم للأفكار الابتكارية. ويُعتبر هذا النوع من التمويل بديلاً جيداً للاقتراض من المصادر الرسمية كالبنوك ومؤسسات التمويل غير المصرفية لكنه يخلو من الكثير من التعقيدات والصعوبات التي تر افق عملية الاقتراض من هذه المؤسسات، كما أنه قد يكون بدون فائد وبدون ضمانات، وقد تمنح منصات التمويل تسهيلات بالدفع بحيث يكون بدء عملية التسديد بعد تحقيق الأرباح واجتياز المراحل الأولى من عمر المشروع. ولا يقتصر المستفيدون من منصات التمويل القائمة على الدين على رواد الأعمال وأصحاب الأفكار الاستثمارية، و إنما يمتد إلى الأفراد الذين يمكن أن يحصلوا على قروض شخصية لأغراض استهلاكية. وتتيح المنصات للممولين اختيار الفئات والمشروعات المستهدفة استناداً إلى عدة مؤشرات أهمها مستوى المخاطرة ومستوى الملاءة المالية والعائد المتوقع. ويتم تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض وتحديد درجة المخاطر ليتم بعدها تحديد سعر الفائدة الملائم. وتستخدم العديد من منصات التمويل القائمة على الدين الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بسلوك المقترضين وتحديد ملاءتهم المالية بشكل دقيق، وهذا يقلل من حالات عدم السداد ويزيد من القدرة على النمو والاستمرارية والاستدامة. ويبين الشكل رقم (13) أبرز منصات التمويل الجماعي القائم على الإقراض على الساحتين العربية والعالمية.

الشكل رقم (13): أبرز منصات التمويل الجماعي القائم على الإقراض

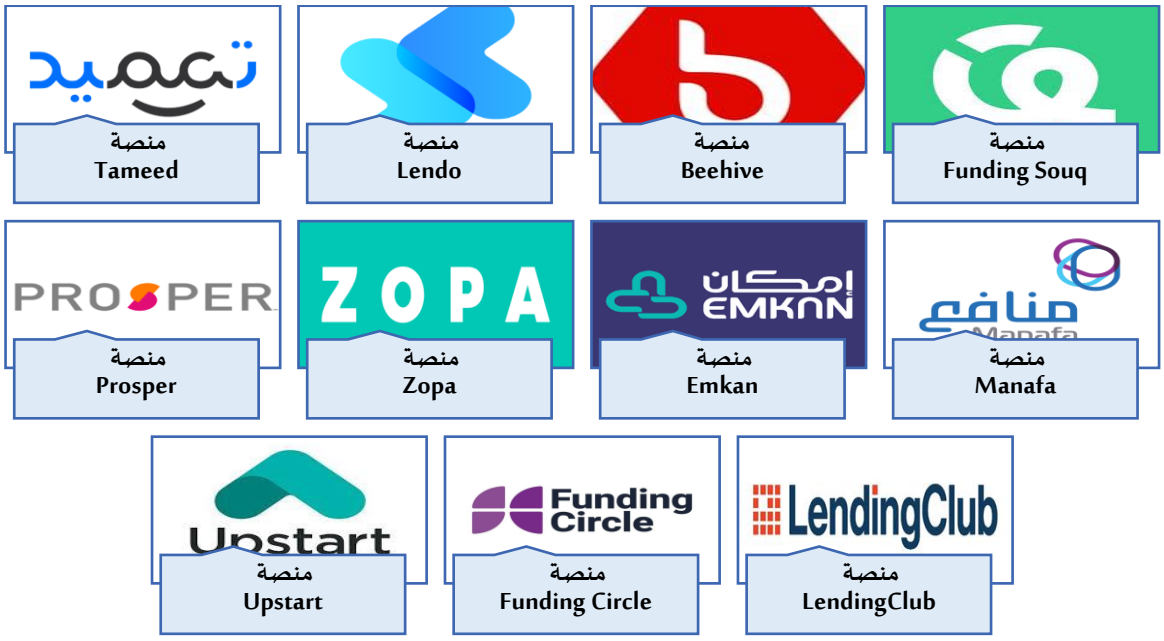

❖ منصات التمويل الجماعي القائم على المشاركة في الملكية

تنطوي عملية التمويل الجماعي في حالة منصات التمويل الجماعي القائم على المشاركة في الملكية على حصول الممولين على نسبة من ملكية المشروع أو أرباحه مقابل تقديم التمويل لمشروعات الصغرى والصغيرة والناشئة، سواءً بشكل كامل أو بشكل جزئي. ويُساعد هذا النوع من المنصات في الحصول على التمويل في مرحلة التأسيس، وبهذا تكون المشروعات الممولة قد تجاوزت التحديات التي تمنعها من الحصول على التمويل من البنوك التجارية ومؤسسات التمويل غير المصرفية وبعيداً عن صناديق رأس المال المغامر. ولتسهيل عمل هذه المنصات، قامت بعض الدول – كالولايات المتحدة الأمريكية - بإنشاء أسواق ثانوية يستطيع من خلالها الممولين من الخروج بسهولة أكبر من الاستثمارات التي تتم عبر هذه المنصات. وفي الوقت نفسه، تعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تسهيل تقييم الشؤون المالية للشركات الناشئة، وتحديد فرص الاستثمار وفق احتياجات الممولين المحتملين. وقد استفادت العديد من الشركات الناجحة بشكل كبير من التمويل الجماعي لحقوق الملكية، فعلى سبيل المثال، قامت شركة "نايتسكوب"، وهي الشركة التي تصنع الروبوتات الأمنية، بجمع أكثر من 90 مليون دولار من أكثر من 28 ألف مستثمر عبر منصة (StartEngine). كما جمعت شركة مونزو (Monzo)، وهي شركة مصرفية رقمية، أكثر من 20 مليون جنيه إسترليني من 36 ألف شخص عبر منصة كرود كوب (Crowd cube) في عام 2018. ويبين الشكل رقم (14) أبرز منصات التمويل الجماعي القائم على المشاركة في الملكية.

الشكل رقم (14): أبرز منصات التمويل الجماعي القائم على المشاركة في الملكية

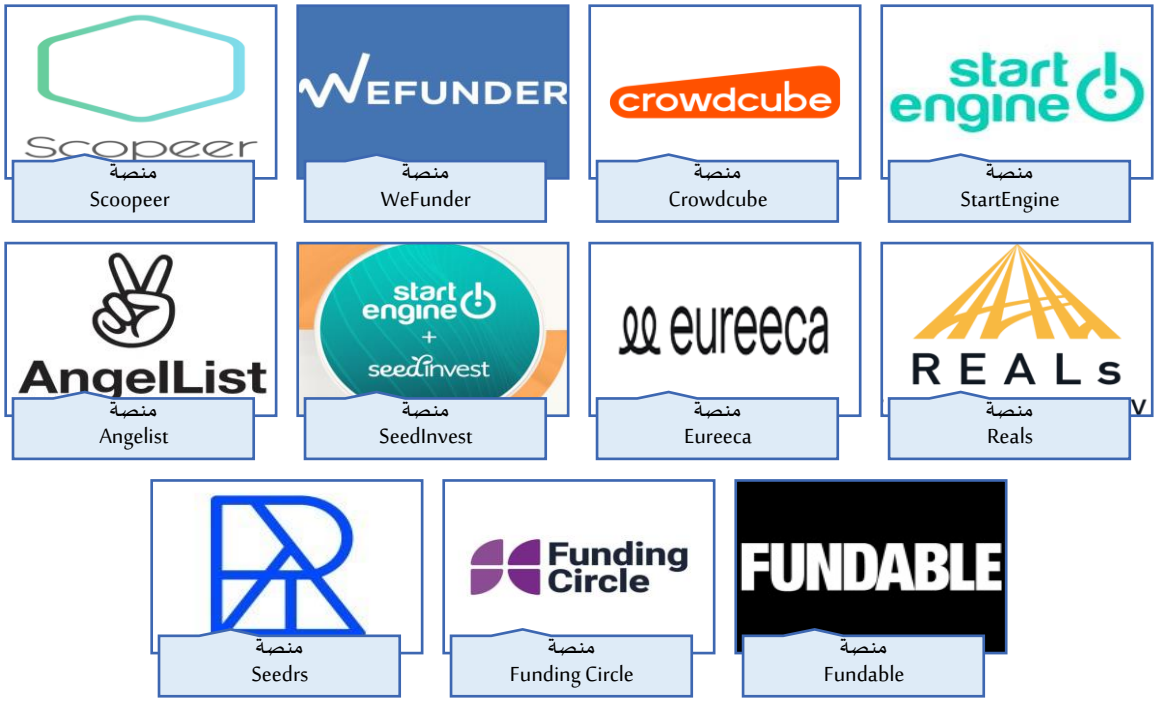

3.3 خطوات عملية التمويل الجماعي ومتطلبات النجاح ومؤشرات التقييم

بعد عرض أنواع منصات التمويل الجماعي وبأشكالها المختلفة، أصبح من الضروري عرض خطوات ومراحل عملية حصول المشروعات الصغرى والصغيرة والناشئة على التمويل الجماعي، بغض النظر عن نوع المنصة. تبدأ العملية بقيام رائد الأعمال بتحديد الفكرة الاستثمارية التي يبحث عن تمويلها وإعداد دراسة الجدوى واستكمال ما يسمى ملف المشروع، الذي يتضمن مبررات وأهداف المشروع، سبب الاختيار، التكلفة التقديرية وغيرها من المعلومات التي قد تطلبها إدارة المنصة أو يحتاجها الممولون. وهنا نشير إلى أن عملية إعداد ملف المشروع تتم وفقاً للمواصفات والنماذج المعدة في كل منصة، وقد تختلف هذه المواصفات من منصة إلى أخرى. ثم يتم تحميل الملف الخاص بالمشروع على المنصة وإرفاق كافة البيانات المطلوبة، وبعدها تبدأ إدارة المنصة بتحديد معايير وشروط العرض على المنصة، وبعد مراجعة ملف المشروع وتقييمه فنياً ومالياً باستخدام أساليب عدة بما فيها الذكاء الاصطناعي، يتم اتخاذ القرار إما بالموافقة على المشروع أو رفضه من حيث المبدأ. وفي حال قبول المنصة للمشروع، تطلب من صاحب المشروع معلومات تفصيلية وخطة عمل وبيانات كاملة عن المشروع وعنه شخصياً، وقد يطلب منه الإجابة على بعض الأسئلة. وهنا تبدأ المنصة بعرض وتسويق الفكرة على أعضاء المنصة وتطلب التمويل من أعضاء المنصة المهتمين. يقوم الممولون بعدها بالاطلاع على الفكرة والوثائق والمعلومات المتوفرة وتحديد توجهاتهم بخصوص فكرة التمويل وقيمة التمويل الذي سيقدمه كل منهم. وفي حال استكمال المبلغ المطلوب، يتم تقديم التمويل

بعد السير بالإجراءات القانونية والمتبعة في المنصة، وبعدها يتم البدء بتأسيس المشروع وتشغيله، وعندها يطلب من صاحب المشروع تقديم تقارير دورية حول الأداء وتقديم المكافأة أو الفائدة أو الأرباح المستحقة وفقاً لنوع المنصة وما تم الاتفاق عليه بين المنصة والمقترض، أنظر الشكل رقم (15).

الشكل رقم (15): خطوات ومراحل عملية التمويل الجماعي عبر منصات التمويل الرقمية

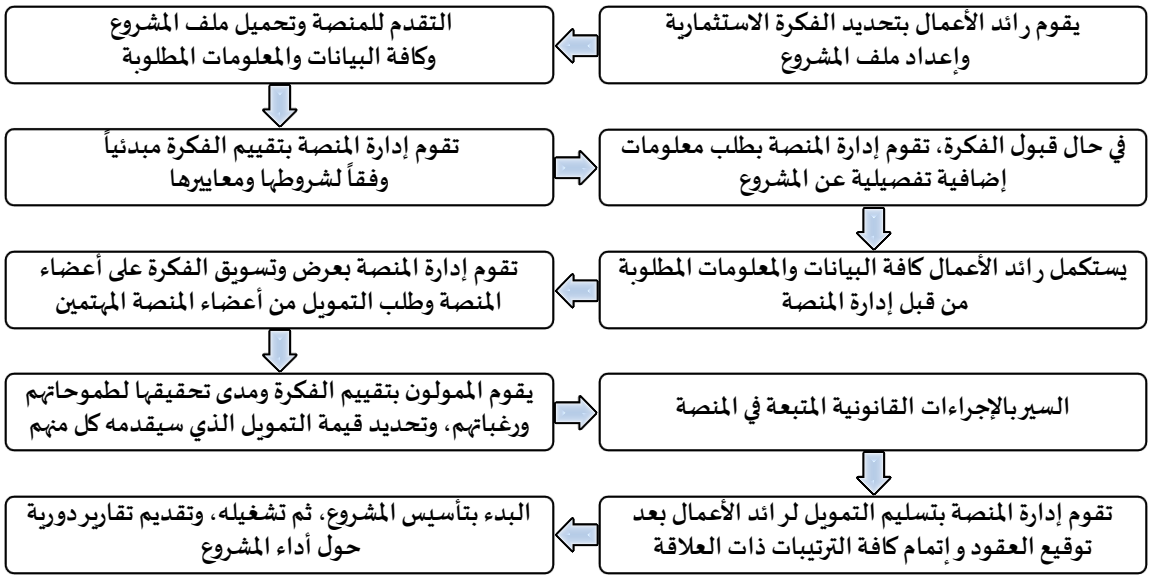

الحصول على التمويل من خلال منصات التمويل الرقمية عملية ليست سهلة وتمر بمراحل عديدة، وتتطلب تحقيق عدد من الشروط التي تضعها المنصة. ومن واجبات المقترض تقديم ملف متكامل ودقيق عن الفكرة المطروحة تقوم إدارة المنصة بتقييم الفكرة وعرضها على الممولين عند تحقيقها للشروط المطلوبة. في حال حصلت الفكرة على إعجاب الممولين يتم تقديم التمويل و إتمام إجراءات الصرف وفقاً للضوابط المعمول بها حسب نوع المنصة.

يرى المتخصصون أن نجاح عملية التمويل الجماعي تحتاج إلى وجود تشريعات تنظم وتشجع التمويل الجماعي وتسهل عمل المنصات وتشريعات تضمن حق رواد الأعمال في الأفكار التي يقدمونها على المنصة، إضافة إلى أهمية جهود وإمكانات لنشر ثقافة التمويل الجماعي بين كافة أطياف المجتمع. أما بخصوص متطلبات النجاح المتعلقة بالمقترض وصاحب الفكرة الاستثمارية الطالب للتمويل، فلا بد القيام بما يلي:

- اختيار وتقديم فكرة مبتكرة ترتقي إلى تفضيلات ورغبات المنصة وأعضائها من الممولين.
- تقديم دراسة جدوى و/أو خطة عمل واضحة تتضمن كل ما يتعلق بحيثيات المشروع من الجوانب السوقية والتسويقية والفنية والبيئية والاجتماعية والمالية.

- التجاوب مع طلبات وتساؤلات المنصة وتقديم أية وثائق ومعلومات إضافية تطلبها إدارة المنصة أو الممولون.
- تقديم معلومات واضحة وصحيحة تتصف بالشفافية وتعزز الثقة بين أصحاب المشروعات من جهة والممولين والقائمين على المنصة من جهة أخرى.
- تقبل فكرة تعديل الفكرة أو خطة العمل بناءً على ملاحظات الممولين أو تغيرات السوق.
- إظهار الالتزام الجاد بالمشروع والقدرة على تنفيذه بنجاح بعد الحصول على التمويل.
- تحفيز الممولين من خلال توفير معلومات حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع على مستوى المجتمع المحلي أو الاقتصاد الوطني.

أما من جانب المنصة، ولضمان نجاح عملية التمويل الجماعي لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات، أهمها:

- أن يكون تصميم المنصة مناسب، بحيث يسهل على المستخدمين التنقل فيها وتقديم الطلبات بسهولة ويسر لتعزيز تجربة المستخدم.
- ضرورة وجود نموذج عمل واضح يستند على تحديد هيكل الرسوم والمكافآت وشروط التمويل بوضوح للمقترضين والممولين، لبناء الثقة بين كافة أطراف عملية التمويل الجماعي.
- إعداد وتطبيق استراتيجيات تسويق فعالة تساهم في جذب المقترضين من أصحاب الأفكار الابتكارية وجذب الممولين.
- تبني عمليات تحقق دقيقة للأفكار والمشروعات التي تعرض على المنصة لضمان جودة وموثوقية ما يتم عرضه على الممولين عبر المنصة.
- استخدام تقنيات أمان متقدمة لحماية بيانات المستخدمين والمعاملات المالية.
- ضمان الشفافية في العمل وتقديم معلومات واضحة بما في ذلك المخاطر المحتملة للمشروع حتى يتمكن الممولون من اتخاذ قراراتهم بخصوص التمويل على أسس واضحة.
- إنشاء قنوات اتصال مفتوحة بين إدارة المنصة والمستخدمين لتسهيل التواصل المستمر والرد على الاستفسارات.
- الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنظم عمل منصات التمويل وتضمن سير العمل بين كافة الأطراف.
- التواصل المستمر والفعال مع الممولين والمقترضين والمجتمع المحلي.

- ضرورة تقديم تحديثات دورية حول مستوى تقدم المشروعات الممولة والرد على الاستفسارات الواردة إلى المنصة بشكل سريع.
- وضع أهداف مالية قابلة للتحقيق تساعد في تحديد المبالغ المطلوب جمعها من أعضاء المنصة.
- وضع أهداف منطقية ومرتبطة بشكل مباشر بخطة العمل والقدرات المالية والبشرية والإدارية للمنصة.
- تقديم محتوى بصري احترافي وجذاب، مثل مقاطع الفيديو والصور، لعرض الأفكار التي تحقق الشروط بشكل واضح ومقنع.
- وضع خطة للمتابعة مع الممولين بعد انتهاء الحملة، بما في ذلك تزويدهم بكل ما يلزم حول تقدم المشروعات الممولة وتقديم المكافآت في الوقت المحدد.

بعد إتمام المراحل السابقة في كل عملية من عمليات التمويل الجماعي، ومن أجل تقييم أداء منصات التمويل في ظل القدرات المالية والبشرية، يتوجب تقييم منصات التمويل بأشكالها المختلفة من أجل معرفة نقاط القوة وتعميمها ومعرفة الاختلالات ومعالجتها. وتتنوع مؤشرات تقييم منصات التمويل الجماعي حسب الأهداف والمعايير التي تسعى المنصة لتحقيقها، ويبين الشكل رقم (16) أبرز مؤشرات تقييم منصات التمويل الجماعي.

الشكل رقم (16): مؤشرات تقييم منصات التمويل الجماعي

عدد الممولين الأعضاء في المنصة ومدى استقرار العدد	تنوع المشروعات الممولة من حيث القطاع والمجال	عدد المشروعات المدعومة بخدمات إضافية غير التمويل	معدل النجاح في المشروعات الممولة	مجموع الأموال المجمعة لغايات التمويل
مدى وضوح المعلومات المقدمة حول أهداف وشروط المنصة	عدد المشروعات المقدمة للمنصة وتحقق الشروط	سهولة استخدام المنصة من قبل الزائرين	التقييمات والمراجعات والتغذية الراجعة من المتعاملين مع المنصة	معدل العائد على الاستثمار في المنصة
مدى استخدام المنصة للتقنيات الحديثة والابتكارات لتحسين تجربة المستخدم	التكاليف والرسوم وتأثيرها على جاذبية المنصة	نسبة المشروعات التي حققت أهدافها المالية	معدل الاحتفاظ بالممولين	مدة الحملة التسويقية للمشروع الاستثماري
السمعة والعلامة التجارية ورضا العملاء	مدى التزام المنصة بالقوانين واللوائح المتعلقة بالتمويل الجماعي	شمولية الخدمات المقدمة	الحصة السوقية للمنصة في سوق التمويل الجماعي على مستوى الدولة	مدى انتشار المنصة في أسواق مختلفة أو دول متعددة

4.3 معوقات انتشار التمويل الجماعي في الدول العربية وآليات التطوير

على الرغم من وجود بعض منصات التمويل في بعض الدول العربية، إلا أن ثمة أسباب تعيق انتشار التمويل الجماعي في الدول العربية. ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- تدني مستوى الوعي بمفهوم التمويل الجماعي وفوائده بين رواد الأعمال والممولين ومختلف أطراف العملية التي سبق الإشارة إليهم.
- عدم قيام بعض الدول بصياغة تشريعات واضحة وشاملة تنظم عمليات التمويل الجماعي، مما يثير القلق بشأن حقوق الأطراف المعنية.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض الدول، مما يؤثر على قدرة المنصات على تقديم خدمات فعالة.
- تخوف جميع الأطراف من عدم مصداقية بعض المنصات أو المشروعات المقدمة، مما يحد من رغبة الممولين في المشاركة ويحد كذلك من إقبال الرعاة على تقديم الدعم.
- تفضيل رواد الأعمال لمصادر التمويل التقليدية مثل البنوك ومؤسسات التمويل التنموي (حكومية وغير حكومية لكن شروطها أقل من البنوك) ومصادر التمويل غير الرسمية، بسبب عدم معرفتهم بفرص التمويل الجماعي ومزاياه وأشكاله.
- تواضع الدعم الحكومي في بعض الدول للمبادرات التي تشجع على التمويل الجماعي، سواء من حيث السياسات أو الموارد والدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال.
- صعوبة توفير قاعدة واسعة من الممولين في بعض الدول لأسباب عديدة، أهمها: الظروف الاقتصادية العامة ومستوى الثقافة المصرفية ومدى قناعتهم بفكرة التمويل الجماعي بسبب غياب قصص النجاح عن وسائل الإعلام.
- تنوع المخاطر والمخاوف من المخاطر المالية سواء بالنسبة للممولين أو أصحاب المشروعات، مما يحد من رغبتهم واستعدادهم للدخول في تجارة التمويل الجماعي باعتباره أسلوب تمويلي حديث.
- نقص البيانات والإحصائيات الدقيقة حول السوق المحلي وحجم الطلب على التمويل الجماعي، مما يجعل من الصعب على كافة الأطراف اتخاذ القرارات المناسبة.
- الافتقار إلى قصص نجاح وعدم الاستفادة من أفضل التجارب الدولية على الرغم من تنوعها وتعددها.
- ضعف أنظمة الدفع الإلكتروني في بعض الدول، مما قد يعيق عملية التمويل ويؤثر في مستوى ثقة الممولين.

- تواضع مستوى الريادة والابتكار في الأفكار الاستثمارية التي تُعرض على منصات التمويل وتركيز رواد الأعمال على قطاعات محدودة و أفكار تقليدية لا تندرج ضمن اهتمام الممولين
- الصعوبات التي يواجهها رواد الأعمال بسبب صعوبة شروط بعض المنصات وكثرة متطلباتها لإدراج الفكرة على المنصة.
- ضعف و/أو عدم وجود آليات لمتابعة وتقييم أداء المشروعات الممولة، مما يعزز مخاوف الممولين من عدم تحقيق العوائد المطلوبة ويعزز مخاوف إدارة المنصة حول مؤشرات الأداء.

بلغ السوق العالمي للتمويل الجماعي حوالي 13.9 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مع توقعات بنموه إلى 28 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، وقُدِّر حجم سوق التمويل الجماعي في الدول العربية عام 2023 بحوالي 2 مليار دولار، ومن المتوقع أن يشهد نمواً سنوياً مركباً يبلغ 17% خلال السنوات القادمة، ليصل إلى 6.1 مليار دولار بحلول عام 2030. يعتمد هذا النمو على زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية وتوسع المشاريع الريادية، فضلاً عن ارتفاع شعبية نماذج التمويل البديلة مثل التمويل القائم على الأسهم والديون.

إن التغلب على المعوقات السابقة التي تعيق انتشار التمويل الجماعي في الدول العربية يتطلب تعاون كافة أطراف عملية التمويل الجماعي، بما في ذلك الحكومات والمنصات والمجتمع المدني، لتحقيق بيئة مناسبة ومشجعة تزيد من فرص توجه رواد الأعمال لهذا النوع من التمويل ويعزز فرص النجاح للمنصة والمشروعات الممولة. ومن أبرز التوصيات التي من شأنها التقليل من حدة هذه المعوقات وزيادة مستوى التوجه لتأسيس منصات رقمية متخصصة جديدة أو تفعيل وتنشيط المنصات القائمة، وزيادة أعداد الممولين الأعضاء في هذه المنصات ورواد الأعمال الراغبين في الحصول على التمويل من هذه المنصات ما يلي:

- تعزيز مستوى الوعي بمفهوم وأهمية و أنواع التمويل الجماعي ومميزاته لدى رواد الأعمال والممولين.
- وضع تشريعات واضحة ومرنة تنظم عمليات التمويل الجماعي وتحمي حقوق الممولين والمقترضين.
- الاستمرار في تحسين البنية التحتية التكنولوجية لتمكين المنصات بأنواعها المختلفة من تقديم خدمات أكثر كفاءة.
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعزيز الثقة بمنصات التمويل وتعزيز الشفافية من خلال نشر تقارير دورية عن إداء المنصات وأداء المشروعات الممولة.

- تعزيز مستوى الاستفادة من قصص التجارب الدولية الناجحة وتسليط الضوء على قصص النجاح المحلية لتعزيز الثقة وجذب المزيد من الممولين.
- العمل على تحسين أنظمة الدفع الإلكتروني لتسهيل عمليات التمويل.
- تقديم خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال التي من شأنها تشجيع رواد الأعمال على تقديم أفكار ابتكارية بعيدة عن التقليد وتلبي احتياجات السوق الحالية وتساعد في إيجاد أسواق جديدة.
- تعزيز مستوى الدعم الحكومي للمبادرات المتعلقة بالتمويل الجماعي.
- وتكون متو افقة مع الثقافات المحلية وتطوير شراكات مع المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل الريادي.
- تشجيع الابتكار الاجتماعي ودعم المشاريع التي تهدف إلى تحقيق تأثير اجتماعي إيجابي، مما يجذب الممولين المهتمين بالتنمية الاجتماعية والقضايا الإنسانية.
- تقديم برامج دعم حكومية مخصصة للمشاريع الناشئة التي تستخدم التمويل الجماعي، مثل الاستشارات أو التمويل المبدئي.
- ضرورة تقديم حو افز ضريبية للممولين الذين يشاركون في تمويل المشروعات من خلال منصات التمويل الجماعي.
- توفير أدوات تحليلية لإدارة المنصات والمستثمرين تساعد الممولين على تقييم المشروعات التي تعرض على المنصة مما يساعدهم في تقدير المخاطر والعو ائد المحتملة.
- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتشجيعها على دعم المبادرات المتعلقة بالتمويل الجماعي، سواء من خلال التوعية أو تقديم الدعم الفني.
- تعزيز مستوى الثقافة القانونية لدى رواد الأعمال من خلال توفير استشارات قانونية حول كيفية الامتثال للقو انين المحلية المتعلقة بالتمويل الجماعي.
- تطوير محتويات تعليمية رقمية تساعد في تعزيز الثقافة المالية والائتمانية لرواد الأعمال وتساعدهم في كيفية استخدام منصات التمويل الجماعي بشكل فعال.
- توسيع نطاق التمويل الجماعي من خلال توسيع نطاق عمل المنصات مما يتيح الوصول إلى قاعدة أوسع من الممولين وخدمة شريحة أكبر من رواد الأعمال والمستثمرين.

تعزيز التجارب العربية في مجال التمويل الجماعي يتطلب جهود مشتركة من كافة الجهات ذات العلاقة بجميع أطراف عملية التمويل بشكل عام ورواد الأعمال بشكل خاص، فالعملية تحتاج إلى نشر الوعي بأهمية ومميزات التمويل الجماعي، إيجاد تشريعات ناظمة، تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية، توفير الدعم الحكومي وغير الحكومي للمبادرات ذات العلاقة.

وخلاصة القول، في ضوء استمرار تزايد فجوة التمويل الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة سواء لأسباب تتعلق بجانب الطلب و/أو أخرى تتعلق بجانب العرض، وفي ضوء تراجع مستويات الوعي المالي لدى رواد الأعمال وأصحاب المشروعات، فقد أصبح من الضروري التركيز على أهمية ترويج الوعي المالي وتعزيز الثقافة المالية والمصرفية لدى رواد الأعمال وذلك للتغلب على كافة المعوقات المرتبطة بجانب الطلب. ومن أبرز الموضوعات التي يجب التركيز عليها في هذا المجال تلك التي تتعلق بمصادر التمويل الحديثة وآليات المفاضلة بينها.

المراجع العربية والانجليزية

أحلام مرسي محمد السنطاوي (2020): التمويل الجماعي في الدول العربية: الو اقع و آفاق المستقبل، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد 6، العدد 1.

ايهاب مقابله (2017): دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، دراسات تنموية، العدد 52، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ايهاب مقابله (2018): مؤشرات تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، دراسات تنموية، العدد 56، المعهد العربي للتخطيط.

باية وقنوني ومنال عمارة (2021): التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5 العدد 1.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (غير محدد)، دليل التمويل الجماعي وجمع التبرعات. رابط الدليل: UNDP Crowdfunding Handbook

بوريوش سارة و العايب ياسين (2022): دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

سامي الصلاحيات (2021): دور منصة التمويل الجماعي في تمويل مشروعات الوقف، مجلة بيت المشورة، العدد 15.

صندوق النقد العربي (2019): منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية. رابط الدراسة: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/crowdfunding-platforms-prospects-and-regulatory-frameworks.pdf

صندوق النقد العربي (2021)، منصات التمويل الجماعي. رابط الدراسة: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/second-edition-report-observatory-modern-financial-technologies-arab-countries.pdf

عابدي لامية و معيزة مسعود أمير (2021): التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مجلد 5 العدد 2.

عبد الجليل شليق (2023): التمويل الجماعي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة. رابط الدراسة : https://dspace.univ-eloued.dz/server/api/core/bitstreams/caec0ece-99b0-4630-8176-67ea4741dbc1/content

فهد علي الزميع (2019): الإطار القانوني لعمليات التمويل الجماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، مجلد 43 العدد 4: رابط الدراسة : https://doi.org/10.34120/jol.v43i4.2457

فيصل شياد (2019): التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 8 العدد 1

ماهر المحروق وإيهاب مقابله (2006): المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، المملكة الأردنية الهاشمية.

هاجد بن عبد الهادي بن سهل العتيبي (2021): منصات التمويل الجماعي: دراسة فقهية تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، المجلد 55، العدد 198، ص ص. 573-603.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	أ. صفاء المطيري	المائة والخمسون
الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد- 19)	د. محمد أمين لزعر	
أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر	أ. عمر ملاعب	المائة والواحد والخمسون
مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله أ. محمد عواوده	المائة والثاني والخمسون
إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة	أ.د. إيهاب مقابله د. سهيل مقابله أ. عمر ملاعب أ.د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والثالث والخمسون المائة والرابع والخمسون

تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجادب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن	د. نواف أبو شماله	المائة والخامس والخمسون
تطوير العناقيد الصناعية	أ. د. وليد عبد مولاه	المائة والسادس والخمسون
بناء السياسات العامة	أ. د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والسابع والخمسون
تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)	أ.د. عقبة عبداللاوي د. خليفة خالدي	المائة والثامن والخمسون
التدريب أثناء الخدمة	أ.د. فهد الفضالة	المائة والتاسع والخمسون
الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي- نماذج دولية رائدة	د. نواف أبو شماله	المائة والستون
دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والواحد والستون
النمو الأخضر: مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والثاني والستون
تحديد الاحتياجات التدريبية	أ.د. فهد الفضالة	المائة والثالث والستون
البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم أساسية وإسقاطات علي واقع الدول العربية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والرابع والستون
سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والستون
المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام	د. محمد باطويح	المائة والسادس والستون
الأزمات المالية والاقتصادية: نظرة تاريخية في أنواعها ومسبباتها	أ.د. وليد عبدمولاه	المائة والسابع والستون
المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	أ.د. إيهاب مقابله د.ماهر المحروق	المائة والثامن والستون
نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية	د.عمر الجميلي	المائة والتاسع والستون
فجوة تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور منصات التمويل الرقمية	أ.د.إيهاب مقابله ود.محمدطعامنه ود.ماهرالمحروق	المائة والسبعون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

(965) 22093080 :

api@api.org.kw - www.arab-api.org :

تابعونا: